13
المدى
العدد (1181) السبت (22) آذار 2008
ECONOMICAL ISSUE في الحدث الاقتصادي

الهدر غير المنظور!

هادي طعمة

اعتدنا ان نفهم الهدر مقتصرا على الاموال مع ان الذي نعنيه يتجاوز الاموال إلى ما لا يثمن! وقد وصفه اقتصاديون بانه (اثمن رأس مال) ويقصدون به الانسان.

فالتضحية به لا تحدها حدود، والتضحية لا تقف عند حدود الخسائر البشرية المباشرة التي بلغت حسب الارقام الامريكية مليون ضحية منذ ٩ نيسان ٢٠٠٣ إلى نهاية ٢٠٠٧، وقد ذكرتها بعض الفضائيات واقامت حولها مناقشات وآراء.

شملت الخسائر نساء ورجالا من مختلف الاعمار والولاءات الدينية والانتماءات العرقية.

هذا نوع مباشر من الهدر المفجع، لكن ما لا يبدو هدرا منظورا هو المتمثل بملايين العراقيين المهاجرين في دول الجوار وعشرات آلاف المهجرين في بلدهم العراق ذاته.

وما خسره هؤلاء الملايين من المهاجرين وعشرات الالاف من المهجرين على حد ما اورده مسؤولون وبيانات رسمية، اضافة إلى ما خسرته البلاد بسبب ذلك لا يحصى وهو ايضا من الهدر غير المرئي، خاصة اشغال طاقات هؤلاء في ما يجب ان تشتغل به بل تؤمنه الدولة والحكومة، وذلك ايضا من الهدر اللامنظور الذي يضاف اليه استهلاك اوقات الناس واموالهم وجهودهم في المرجعيات إلى الدوائر التي تطول كثيرا. وكثيرا جدا في بعضها كما في دائرة التقاعد حيث تستهلك اكثر من غيرها المال والوقت والجهود التي يبذلها كبار في السن املا في الاخلاد إلى بعض الراحة لبعض الوقت.. و.. و.. ولا نريد ان تضيف ما يوحي بالمقارنة بامثالهم في الدول الاخرى فذلك معروف خاصة من قبل المسؤولين الذين امضوا سنوات وسنوات في بلدان غربية (اوروبية وغير اوروبية) وهو ما يفرض العمل على اختصار (روتين) سلسلة المراجعات إلى اقل ما يمكن واقصر ما يجب عدم التفريط بحق طرف من الطرفين: الدولة والمتقاعدين وهم الآلاف على ما يعرف الجميع، ولا حاجة إلى ذكر ارقام رسمية.نعم، هذا صحيح يقول اكرم سعد (متقاعد من سكنة حي البياع) لكن المراجعات وحدها مهما كانت اسبابها الحقيقية لا تحتم او تفرض الاطالة التي نراها او التي نعانيها بانفسنا، خصوصا مع ارتفاع اجور النقل وثقلها على المتقاعد الذي لم يتسلم راتبه التقاعدي، فاقصر مسافة لا تقل عن ٥٠٠ دينار ولا تقل نفقات الانتقال من البيت إلى دائرة التقاعد وبالعكس عن ٣٠٠٠ ثلاثة آلاف دينار في اقل الافتراضات ولك ان تقدر نفقات الافتراضات الاعلى واحسب حساب القادمين من المحافظات واضطرارهم احيانا للمبيت في الفنادق مع حسابات المأكل والمشرب وغيرها، ثم يفاجأ بعض هؤلاء بفقدان الاضبارة، وخيبة الامل من العناء والتعب، انه عذاب وشقاء ثم شعور بخذلان الدولة.

وعلق حميد الملا متقاعد آخر من سكنة منطقة الكرادة: كل هذا هدر غير منظور في المال والوقت وفي الجهود التي تقدمها هذه الشريحة الكبيرة من الذين امضوا سنوات عمرهم في الوظيفة ولهم الحق ان يهتم المسؤولون كافة بإعطائهم كل عناية ولو في مستوى وسط يعيشه امثالهم في بلدان العالم، وان يسمعوا شيئا من الكلمات الموجهة إلى مسؤولي شركات الاتصال (زين واسيا سيل وكورك) لتحسين خدماتها في العراق والنظر إلى حال المراجعين كافة والمتقاعدين خاصة وتبني القول الفصل بتهديد مماثل باتخاذ الاجراءات (لان مسؤوليتنا حماية المواطن.. ولا نتساهل على حساب المواطن الذي وضع ثقته بنا.

وقال قاسم عبد الرحمن الجالس مقابل حميد الملا : هذا كلام طيب يريح النفوس، وتأمين الاتصالات بصورة جيدة مسألة ضرورية، لكنها ليست الوحيدة او الرئيسة التي يشكو منها المواطنون مر الشكوى كما في مشكلة المتقاعدين وهدر آخر سنوات اعمارهم في (روح، وتعال، وراجع البنك لقبض الراتب) ثم لا يسمع المتقاعد المسكين غير جواب: اسمك ما وصل! فيعود إلى بيته خائب الرجاء، بعد اشهر واشهر من انقطاع الراتب عنه، فهل من يسال عن احواله (كيف يعيش)؟

هذه الحالات وغيرها يكفي لمعرفتها الوقوف ساعة او بعض الوقت عند شبابيك المراجعة في دائرة التقاعد والاستماع إلى ما يدور بينهم وبين المنتسبين (من الجنسين طبعا).

ودخل الحوار بدري الخياط المحال على التقاعد قبل ايام ليقول:

المفارقة المثيرة للعجب ان متقاعدي ايام زمان كانوا يتمتعون بسنوات تقاعد طيبة مع ان معاملاتهم انجزت في زمن لم يكن يضج فيه نغمة التغني بحقوق الانسان، لانها بديهية واجبة الاحقاق، ولم تكن فيه وزارة خاصة لحقوق الانسان!.

اما متقاعدو هذا الزمن فينتظرهم من اللحظة الاولى المثل الشعبي (هاي اللي كانت مضمومة الك يا فلان) او يا فلانة بلا فرق.

وتخشى بعد هذا الهدر لانسانية الانسان في اواخر سنوات عمره ان ييأس من اصلاح امر مراجعاته لتحل كلمة المتقاعد وقد جزئت إلى (مت قاعد) ليصبح منظورا وغير منظور.

في الهم الاقتصادي

نمط معقول لمواجهة التضخم

حسام الساموك

كثيرا ما نستمع لآراء المزايدين بأن الدولة لا شاغل لها بحركة السوق مطالبين بإلغاء كل انماط الدعم الذي غالبا ما تعتمده دول شتى - بما فيها المرفهة اقتصاديا- لأعادة التوازن للسوق أثر ارباكات متنوعة.

قبل أيام قلائل اتخذت حكومة دولة الأمارات أجراء من هذا القبيل لمواجهة الحالة التضخمية فيها،فقررت بالأتفاق مع جمعيات تعاونية- تجهيز مواطنيها بست عشرة مادة غذائية بسعر الكلفة، تسهيلا لحصول المواطن على سلع أساسية بأسعار زهيدة،أو مناسبة في الأقل،فضلا عن دخول القطاع التعاوني منافسا للقطاع الخاص كي يفوّت على الأخير دفع الحلقات المغالية فيه لتصعيد الأسعار الى حدود ربما غير معقولة.بمعنى أعادة التوازن بما يملي على القطاع الخاص عرض سلعه-مضطراووفق آلية المنافسة- بأسعار متهاودة.

انّ الأجراء المعتمد في الأمارات لم يتعرض لتلك الأشكالية انقاذا لشرائح من مجاعة منتظرة أو حتى متوقعة،انما هو سياق يكاد يكون تقليديا،بل روتينيا لمواجهة أية حالة عابرة في صعود الاسعار أو ارتفاع في مؤشر التضخم في البلاد،بما يحملنا على العودة الى مطالباتنا المتكررة في اعتماد سياقات ليس اعتمادها ابتكاراغريبا يحتاج الى تسجيله براءة اختراع ،انما هي اجراءات(في اليد) ليس من الصعوبة تبنيها أو حزمة منها لمعالجة الأزمة الخانقة والمتصاعدة في ساحتنا الأقتصادية برمّتها.

كما أسلفنا اجراءات تلقائية يمكن لأية حكومة اعتمادها في اللحظة المناسبة وتجاوز احتمالية تفاقم تداعياتها ،الى الحد الذي أربك- عندنا- كل تداولات السوق ،فوق ما يعانيه اقتصادنا في اطر شتى ،من بطالة وركود هائل وتعطّل قسري لعجلة الأنتاج.

وتمشياً مع الأجراء الذي اتخذته حكومة الأمارات،تبنت حكومة أمارة دبي (احدي امارات الدولة) اجراءا داعما برفع الرسوم الكمركية عن مستوردات السمنت الى الأمارة بعد أن ارتفع ثمن السمنت في دبي بسبب قلة المعروض في سوقها المحلية،وصولا الى حث التجار على خفض أسعار السمنت وتجاوز أزمة شحته بما يخدم في المحصلة الحد من مؤشر التضخم.

انها كما أسلفنا اجراءات تلقائية يمكن لأية حكومة اعتمادها في اللحظة المناسبة وتجاوز احتمالية تفاقم تداعياتها،الى الحد الذي أربك- عندنا- كل تداولات السوق،فوق ما يعانيه اقتصادنا في اطر شتى،من بطالة وركود هائل وتعطّل قسري لعجلة الأنتاج.

وبودناهنا أن نستعجل بشكل خاص، أجهزتنا المعنية في تعجيل التعاطي مع القطاع التعاوني ذي التاريخ الفعّال في تداولات أجيال شتى من العراقيين ،والذي تحول الى هياكل شكلية لايقوى الاّ على التعاطي بالصراعات على مختلف أشكالها حين انقلب الى اتحادين أو أكثر،اقتسمتهم الصراعات وآليات التراشق بالشتائم والأتهامات،لتترك المهمة التعاونية الخلاقة وتغفل الفعاليات البناءة التي يفترض أن تخفف من معاناة قطاعات واسعة من المواطنين.

مدير عام شركة الموانئ : جهات عديدة تتحكم بعملنا

البصرة / بالمدى

عزا مدير عام شركة الموانئ العراقية أسباب تعثرعمل الشركة بكثرة تعدد الأجهزة والمرجعيات التي تتحكم في عملها، فضلا عن قلة التخصيصات وتحديد الصلاحيات الممنوحة لإدارتها.

وأعلن الكابتن صلاح خضير حسن خلال مؤتمر صحفي عقد، الخميس، في مبنى الشركة أن " من الأسباب الرئيسة التي أدت إلى تأخير تأهيل الموانئ العراقية هي كثرة تعدد الأجهزة الأمنية وتعدد المرجعيات التي تتحكم في عملها إذ أن هناك تسع جهات تتولى مهام الجانب الأمني والرقابي دون أن يكون لهذه الجهات ارتباطات مؤسساتية بالشركة". مشيرا إلى أن تأثيرات هذا التعدد ساهم في خلق وضع امني غير مستقر.

وأضاف "كما أن قلة التخصيصات المالية وكثرة القيود خاصة في قضايا المشتريات وتحديد صلاحيات مجلس إدارة الشركة كان لها الدور السلبي في تأخر تأهيل الموانئ بالمستوى المطلوب".

وعقد في مطار البصرة الدولي في الثاني عشر من آذار مارس الجاري مؤتمر حضره نائب رئيس الوزراء العراقي برهم صالح والعديد من المسؤولين الحكوميين قدمت فيه دراسات من قبل استشارية الأمن القومي (مركز التخطيط المشترك) ذكرت أن العراق يخسر سنويا ثلاثة مليارات دولار بسبب الاعتماد على الموانئ البديلة لدول الجوار لعدم استكمال تأهيل الموانئ العراقية.

فيما قال حسن "بلغت إيرادات شركة الموانئ المتحققة ٢٠٠٧ ما قيمته ٢٥٧ مليار دينار في العامين السابقين أي أكثر من ٢٠٠ مليون دولار أمريكي، فيما بلغت المصاريف التي تحملتها الشركة في ذات الفترة ما قيمته ١٥٦ مليار دينار ".

وتابع "وهنالك ديون للشركة بذمة الوزارات تبلغ ٨٠ مليار دينار تقريبا فيما وصل عدد السفن والبواخر وناقلات النفط التي استقبلتها الموانئ العراقية خلال العام الماضي مايقارب ٥٤٦٩ سفينة وباخرة وناقلة نفط ".

وأشار إلى أن من النشاطات التي قام قسم أعمار الوحدات البحرية في الموانئ للعام المنصرم بانجازها هي أعمار ثلاث ساحبات وحفارتين هما الزبير والتحرير فضلا عن تأهيل سبعة زوارق والعمل مستمر في تأهيل العديد من المعدات البحرية وبنسب انجاز متقدمة.

وبين أن "هناك بعض المشاريع المهمة التي يجري العمل على انجازها منها إنشاء رصيفين في ميناء أم قصر ومشروع تشغيل الموانئ، ومشروع أعمار الوحدات البحرية، فضلا عن تجهيز ونصب وحدات تحلية مياه وتأهيل ميناء أبو فلوس و إنشاء أربعة أرصفة جديدة في ميناء أم قصر".

واستطرد حسن " كما أن هناك العديد من مشاريع الدول المانحة أبرزها مشروع أعمار (الباخرة نسر) التي تتخصص في تاثيث القنوات الملاحية بالعوامات وإنارتها وصيانتها، ومشروع تجهيز زورق مسح تخصصي بتكنولوجيا عالية مجهز بمعدات المسح العالمية".

واتهمت الدراسات التي قدمت في المؤتمر الذي عقد في مطار البصرة الدولي، دون حضور أي طرف يمثل الشركة العامة للموانئ العراقية حسب مدير إعلامها، الشركة بعمليات فساد مالي.

وعن مشروع ميناء البصرة الكبير قال حسن أن "مشروع ميناء البصرة الكبير الذي يعتبر من اكبر الموانئ في منطقة الشرق الأوسط في حال تنفيذه لم يتم لغاية الآن اتخاذ أي قرار في عملية إحالته أو تنفيذه ".

ومضى قائلا " قدمت العديد من الدراسات حول هذا الميناء رفعت بعضها مباشرة الى وزارة التخطيط دون أن تطلع عليها شركة الموانئ العراقية والأخرى تقدم بها الجانب الايطالي لكن لغاية الآن لم يتخذ أي قرار في عملية المباشرة بتنفيذ هذا المشروع".

من جانبه رأى مدير شعبة الشؤون البحرية في شركة الموانئ العراقية أن "من المشاكل التي تعمل على إعاقة تطور عمل شركة الموانئ هي وجود ما يقارب ٨٢ هدفا بحريا غارقا في القنوات الملاحية العراقية".

ذكرت الدراسات التي قدمت في المؤتمر الذي عقد في مطار البصرة الدولي أن عدد الغوارق في القنوات الملاحية العراقية يبلغ ٢٨٠ غارقاً لم يتم انتشالها لحد الآن.

وأوضح مدير شعبة الشؤون البحرية أن "خطورة الغوارق تكمن في المناطق التي تتواجد فيها إذ هناك العشرات من الغوارق تتركز في ثلاث قنوات رئيسة هي قناة شط العرب وقناة خور عبد الله وقناة خور الزبير"وأضاف "تسبب وجود الغوارق في هذه الأماكن المهمة والحساسة في تردي الأعماق البحرية وضعف السلامة البحرية وارتفاع بورصة التامين العالمي على الموانئ العراقية مما تسبب من إلحاق خسائر مالية كبيرة لشركة الموانئ العراقية".

وتابع" أثرت الغوارق في التغيير الجغرافي للتربة خاصة مع وجود غوارق كبيرة يصل ارتفاعها من ٢٠إلى٣٠ مترا وبطول ١٥٠متر ونتج عن تجمع كميات كبيرة من الترسبات الطينية على هذه الغوارق الى تغير اتجاه التيارات البحرية وانجراف التربة وتآكلها، كما أدى الى نشوء جزر في بعض القنوات كقناة شط العرب".

وكشف " يوجد حاليا مشروع تعمل عليه شركة الموانئ لتجاوز مشكلة الغوارق من خلال ثلاثة خطوط أولها البيع المباشر لهذه الغوارق والخط الثاني يتمثل في الدعم المقدم من الدول الصديقة لاسيما شركة الاسمنت الهولندية والخط الثالث من خلال الاستفادة من القرض الياباني لمعالجة مشكلة الغوارق".وأكد أن "العمليات جارية حاليا لانتشال هدفين غريقين في ميناء خور الزبير وميناء المعقل وقد شهد العام الماضي انتشال أربعة غوارق من قبل منتسبي قسم الإنقاذ البحري على الرغم من محدودية الإمكانيات المتوفرة لديهم ".وخلص إلى أن " العام الجاري ٢٠٠٨ والعام القادم سيشهد عمليات فعلية لانتشال الأهداف البحرية الغارقة من الممرات الملاحية".

انخفاض ملحوظ للذهب والمعادن الثمينة في الاسواق المحلية

بغداد / المدى

انخفضت اسعار بيع الذهب والمعادن الثمينة في الاسواق المحلية انخفاضا ملحوضا في تعاملات الخميس ورد بعض المتعاملين الارتفاع الى تاثر الاسواق المحلية بهبوط اسعارها عالميا.

وبلغ سعر بيع الغرام الواحد من الذهب عيار ٢١ قيراط ٢٧ دولارا مقارنة ب ٢٨,٥٠ دولارا لاغلاق يوم امس الاول اما سعر شرائه فقد انخفض دولارا واحد ليستقر عند ٢٦,٥ دولار.اما سعر بيع البلاتين وهو ثاني اهم معدن بعد الذهب فقد انخفض هو الاخر ليصل ٦٠ دولارا للغرام الواحد مقارنة ب ٦٢,٥ دولارا يوم الاربعاء اما سعر شرائه في تعاملات اليوم فقد بلغ ٥٩ دولارا مقارنة ب ٦١,٥ دولارا ليوم امس الاول.

كما هبط سعر بيع الغرام من الفضة الى ٠,٥٧ دولار مقارنة ب ٠,٦٤ دولار وانخفض سعر شرائه الى ٠,٥٥ دولار مقابل ٠,٦٢ دولار عند الاغلاق.وقال محمد كريم علي وهو احد اصحاب محال بيع الذهب في بغداد ان "اسعار الذهب والفضة والبلاتين انخفضت بسبب هبوط اسعار هذه المعادن الثمينة في السوق العالمية."

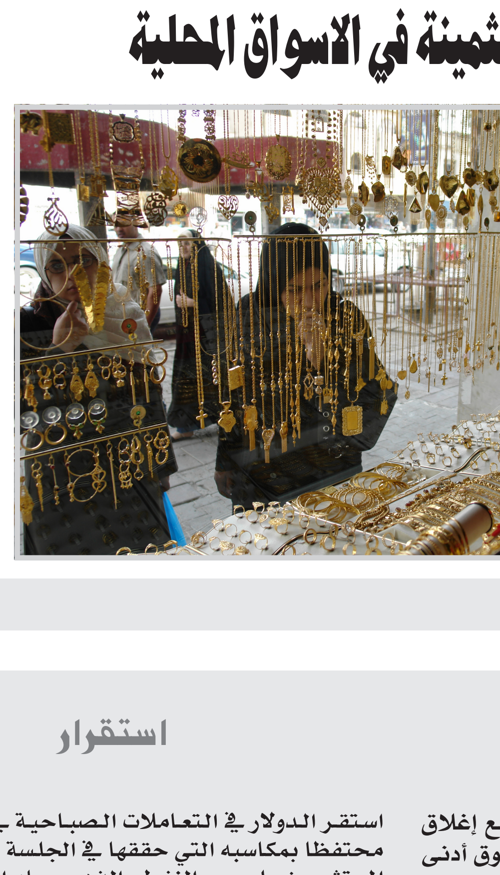

ارتفاع سعر صرف الدولار في غياب جلسة مزاد البنك المركزي

بغداد / المدى

ارتفع الطلب بشكل بسيط على شراء الدولار في السوق المحلية مع غياب جلسة البنك المركزي بسبب احتساب الخميس عطلة رسمية.

وبين عدي شبيب رستم صاحب مكتب صيرفة في بغداد ان سعر الصرف في البورصة ارتفع بشكل طفيف مسجلا ١٢٢٢دينارا في سعر البيع الرسمي لبورصة الكفاح.

واضاف أن سعر الشراء ظل على حاله بواقع ١٢١٥ دينارا للدولار الواحد فيما ظلت اسعار البيع للمبالغ الصغيرة على سعرها اليومي المعتاد ١٢٢٥ دينارا بيعا و١٢١٥ دينارا للشراء ، مبينا ان البورصات كان اداؤها متباينا ففي الوقت الذي كان فيه بورصة الكفاح في اوج نشاطها فان بورصة الكاظمية والحارثية كانت اقل نشاطا من يوم امس.

وقال علي الياسري احد المتعاملين مع المزاد ان الجلسة لم تعقد اليوم كون البنك المركزي دائرة حكومية اسوة ببقية الدوائر الحكومية مشيرا الى ان جميع الزبائن اخذوا احتياطاتهم في جلسة الامس بمضاعفة الطلب بهدف تغطية حاجة الخميس.

واضاف الياسري المكاتب الرئيسية للصيرفة تمتلك اليوم ما يكفي لتغطية الحاجة الفعلية للسوق وكذلك ليومي الجمعة والسبت.

مؤشرات

ركود

أفادت وكالة الأنباء الإيطالية (أنسا) يوم الخميس بأن صندوق النقد الدولي يرى الاقتصاد الامريكي "ما يزال ضعيفا جدا ويوشك بالتأكيد على ركود محتمل."

ونقلت الوكالة عن مسودة تقرير "توقعات الاقتصاد العالمي" المقرر نشره لاجتماع يعقد في ١٢ و١٣ نيسان أن الصندوق يعتبر الدولار "قويا نسبيا" رغم تراجعه في الآونة الاخيرة.

وأفادت المسودة أنه منذ مطلع العام ٢٠٠٢ "هبط (الدولار) بنحو ٢٥ في المئة بالاسعار الحقيقية في واحدة من أكثر حالات التراجع اطرادا منذ (اتفاقية) بريتون وودز"

تراجع

تراجع الذهب يوم الجمعة في تعاملات ضعيفة مع إغلاق الأسواق الرئيسية في آسيا في عطلات لكنه ظل فوق أدنى مستوى له في شهر الذي هبط اليه في الجلسة السابقة.

وبحلول الساعة ٠٣٤٠ بتوقيت جرينتش بلغ سعر الذهب للمعاملات الفورية ٩١٧,٦٠-٩١٨,٤٠ دولار للاوقية (الاونصة) انخفاضا من ٩٢٠,٣٠-٩٢١ ر١٠ دولار في أواخر المعاملات في سوق نيويورك ليل الخميس لكنه مرتفع عن أدنى مستوى له في شهر البالغ ٩٠٤,٦٠ دولار والذي هوى اليه يوم الخميس عندما أقبلت الصناديق الاستثمارية على البيع لجني الارباح لتغطية خسائر في الاسواق المالية.

استقرار

استقر الدولار في التعاملات الصباحية في آسيا يوم الجمعة محتفظا بمكاسبه التي حققها في الجلسة السابقة عندما أقبل المستثمرون على بيع النفط والذهب وعادوا الى ضخ أموالهم في شراء العملة الأمريكية.

وسجل الدولار يوم الخميس أكبر مكاسب ليوم واحد أمام اليورو منذ منتصف كانون الاول مع هبوط النفط بحوالي ٤ في المئة في احدى المراحل وتراجع أسعار سلع أساسية أخرى مثل الذهب والبلاتين.

وبحلول الساعة ٠٠٥٥ بتوقيت جرينتش سجل اليورو ١,٥٤٠٦ دولار انخفاضا من ١,٥٤٣٥ دولار في أواخر المعاملات في سوق نيويورك ليل الخميس ومقارنة مع أعلى مستوى له على الاطلاق البالغ ١,٥٩٠٥ دولار الذي قفز اليه يوم الاثنين.

صعود

صعدت الاسهم اليابانية بنسبة اثنين في المئة في ختام التعاملات يوم الجمعة يدعمها صعود أسهم القطاع المالي مثل سهم مجموعة ميتسوبيشي يو.اف.جيه المالية بفضل امال أن تحقق الخطوات التي تهدف لمعالجة الازمة الائتمانية الاستقرار في الاسواق وتفادي كساد شديد في الولايات المتحدة.